مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"
OCHA
النشرة الإنسانية
اليمن
العدد 30| 28 يناير 2018

في هذا العدد

ما زالت الاحتياجات الإنسانية في ازدياد	ص1
أهمية إبقاء جميع الموانئ مفتوحة	ص3
الإبلاغ عن المزيد من حالات الإصابة بالدفتيريا	ص4
أثر انخفاض قيمة العملة	ص5
مخصصات الصندوق الإنسانية	ص6

أطفال نازحون في مركز التجمع السكاني للنازحين في خمر. عمران. الصورة: أوتشا

أسوأ أزمة إنسانية من صنع الإنسان في العالم

إثنان من كل ثلاثة يمنيين لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم التالية

تتزايد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن، مدفوعة بالنزاع الدائر الذي تسبب في انهيار الاقتصاد وأصاب الخدمات الاجتماعية بالشلل وأدى إلى تعطيل سبل كسب العيش بشكل كبير. مع وجود أكثر من 17 مليون شخص – إثنان من كل ثلاثة أشخاص– لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم التالية، فإن اليمن تمثل أكبر أزمة إنسانية في العالم. وحسب وثيقة الاحتياجات الإنسانية لعام 2018م، فإن ما نحو 22.2 مليون شخص، أي ما يعادل 75 بالمائة من السكان، هم بحاجة إلى نوع ما من أنواع المساعدة الإنسانية أو الحماية، بمن فيهم 11.3 مليون شخص في حاجة ماسة لهذه المساعدات – أي بزيادة تبلغ أكثر من مليون شخص منذ شهر يونيو 2017م. وتوجد الاحتياجات الأكثر شدة في المناطق التي يحتدم فيها النزاع أو المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من النازحين داخلياً والعائدين.

مديريات اليمن الأكثر عرضة لخطر المجاعة

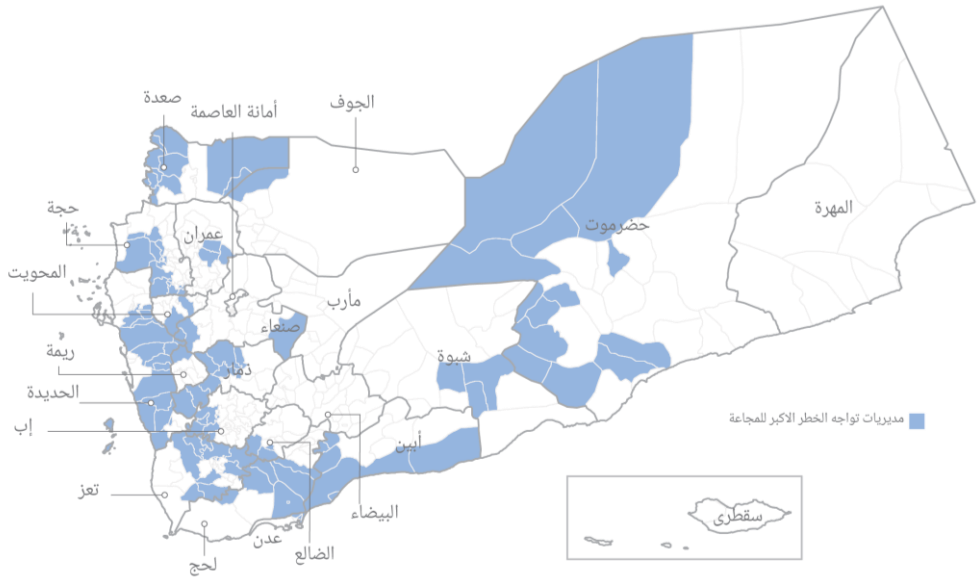

المصدر: المجموعات القطاعية للأمن الغذائي،المياة والنظافة الصحية والصرف الصحي و الصحة (أكتوبر 2017)

تم فتح الموانئ والمطارات الواقعة تحت سيطرة الحكومة اليمنية في 12 نوفمبر إلا أن هذه الموانئ تفتقر إلى القدرة اللازمة للتعامل مع الكميات الكبيرة من الشحنات التجارية والإنسانية التي كان ميناء الحديدة وميناء الصليف يستقبلانها. وعلاوة على ذلك وكما توضح الخريطة أدناه فإن أي شحنات يتم إرسالها إلى شمال اليمن يعاني نحو 8.4 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد ويواجهون خطر المجاعة؛ أي بزيادة قدرها 24 بالمائة منذ عام 2017م، فيما نحو 7.5 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات تغذوية بمن فيهم 1.8 مليون طفل و

العناوين الرئيسية

- يحتاج 22.2 مليون شخص في اليمن إلى المساعدة في عام 2018م – أي بزيادة تبلغ مليون شخص مقارنة بشهر يونيو 2017م.
- تسعى خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م إلى الحصول على 2.96 مليار دولار أمريكي لمساعدة 13.1 مليون شخص.
- أدت الدفتيريا إلى وفاة 48 يمنياً في 19 محافظة.
- في عام 2017م، خصص الصندوق الإنساني في اليمن مبلغ 129 مليون دولار أمريكي لـ 53 شريكاً لتنفيذ 111 مشروعا.

أرقام

إجمالي عدد السكان	27.4 مليون شخص
إجمالي الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية	22.2 مليون شخص
إجمالي الأشخاص شديدي الاحتياج للمساعدات الإنسانية	11.3 مليون شخص
عدد الأشخاص النازحين (النازحين داخلياً والعائدين)	3.0 مليون شخص
عدد الوفيات (منظمة الصحة العالمية)	8757
عدد الجرحى (منظمة الصحة العالمية)	50,610

المصدر: مراجعة الرقابة الدورية لعام 2017 ومنظمة الصحة العالمية (حتى تاريخ 15سبتمبر2017)

التمويل

2.96 مليار دولار أمريكي
التمويل المطلوب

34 مليون دولار أمريكي
من التمويل تم تلقيه لخطة الاستجابة الإنسانية

1% نسبة التمويل
(31 يناير2018)

المصدر: نظام التعقب المالي

1.1 مليون امرأة من النساء الحوامل أو المرضعات يعانين من سوء التغذية الحاد. وتعاني خمس محافظات (الحديدة ولحج وتعز وأبين وحضرموت) من انتشار سوء التغذية الحاد بمعدلات تتجاوز عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية بنسبة 15 بالمائة. وتآكلت القدرة الشرائية وشبكات الأمان الاجتماعي لملايين الناس حيث أن أكثر من 1.25 مليون موظف حكومي لم يستلموا رواتبهم بانتظام لأكثر من عام.

أدى العنف الذي طال أمده إلى إضعاف الاقتصاد، وتدهور قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وتسريع انهيار المؤسسات العامة

لا تأخذ أرقام المحتاجين هذه في عين الاعتبار الاحتياجات الإضافية التي طرأت بسبب ثلاثة أسابيع من الحصار الذي فرضه التحالف الذي تقوده السعودية في شهر نوفمبر 2017م على الواردات التجارية عبر مينائي الصليف والحديدة الواقعين على البحر الأحمر، وبسبب أسبوع من القتال العنيف في العاصمة صنعاء في مطلع شهر ديسمبر.

نزوح 10 بالمائة من اليمنيين خلال الثلاثين شهراً الماضية

تسببت الاشتباكات المسلحة والغارات الجوية والهجمات التي تستهدف المدنيين في حدوث خسائر مدمرة على الشعب اليمني وأدت إلى احتياجات واسعة النطاق في مجال الحماية، حيث يحتاج نحو 12.9 مليون شخص إلى المساعدة لحماية سلامتهم أو كرامتهم أو حقوقهم الأساسية من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والعنف الجنساني. وفي الفترة من أكتوبر 2016م إلى سبتمبر 2017م، تم الإبلاغ عن وقوع ما يقرب من 8,900 حادثة متصلة بالنزاع في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك الغارات الجوية والاشتباكات المسلحة والقصف. ووقعت 82 بالمائة من هذه الحوادث في خمس محافظات هي تعز وصعدة والجوف وحجة وصنعاء. وواجه أكثر من 10 بالمائة من اليمنيين معاناة النزوح بسبب النزاع في الثلاثين شهراً الماضية.

يكافح معظم الأشخاص الذين نزحوا من أجل التكيف لأن العنف الذي طال أمده تسبب في إضعاف الاقتصاد، كما أدى إلى تفاقم أوجه الضعف الموجودة من قبل وتدهور قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتسريع انهيار المؤسسات العامة. كما أصبح دخول الواردات والنقل الداخلي للسلع أكثر صعوبة بسبب القيود المتصلة بالأمن، في حين قامت الشركات بتقليص ساعات العمل بمقدار النصف، وتسريح أكثر من نصف القوى العاملة.

تعطل الوصول إلى الخدمات على نحو خطير بسبب استمرار النزاع

فقط 50 بالمائة من المرافق الصحية في 16 محافظة مازالت تعمل، ولكنها تفتقر إلى المستلزمات فيما لم يستلم العاملون فيها رواتبهم منذ شهور. وتشير التقديرات إلى أن نحو 16.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة للحصول على الرعاية الصحية - من بينهم 9.3 مليون شخص في حاجة ماسة.

حالة المرافق الصحية

المصدر: منظمة الصحة العالمية، وزارة الصحة: الخدمات المتاحة وحالة المرافق الصحية في 16 محافظة (أكتوبر 2016)

تعطل التعليم، حيث لم يلتحق مليونا طفل بالمدارس، ولم تُدفع رواتب المعلمين، وتعرضت أكثر من 1400 مدرسة بأضرار جزئية في حين تم احتلال 150 مدرسة من قِبل النازحين داخلياً

تعطل التعليم، حيث لم يلتحق مليونا طفل بالمدارس. وأدى انقطاع دفع رواتب المعلمين إلى حدوث أزمة تعليمية، مما يهدد بخلق جيل من الأطفال الأميين في حالة عدم وضع تدابير التخفيف موضع التنفيذ. وتشير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) إلى أنه في الفترة بين مارس 2015م ونوفمبر 2017م أفادت التقارير بأنه من بين 16,000 مدرسة تعرضت حوالي 256 مدرسة للتدمير، فيما تعرضت 1,413 مدرسة لأضرار جزئية بسبب الغارات الجوية أو القصف، في حين يتم استعمال 150 مدرسة من قبل

النازحين داخلياً و 23 مدرسة من قبل الجماعات المسلحة. ولم يتم دفع رواتب المعلمين في جميع أنحاء البلاد بانتظام لأكثر من عام.

وتعطلت أنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في معظم مناطق اليمن على نحو خطير بسبب النقص في الوقود لإمدادها بالطاقة أو عدم صيانتها من قبل المؤسسات العامة. نتيجة لذلك، فإن التقديرات تشير إلى أن حوالي 16 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة للوصول إلى المياه الصالحة للشرب والمرافق الأساسية للصرف الصحي والنظافة الصحية. وساهم الوصول غير الكافي إلى المياه والصرف الصحي السليم في ارتفاع عدد الحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا إلى أكثر من مليون حالة تم الإبلاغ عنها في عام 2017م. وتشير التقديرات فيما يتعلق بالمأوى إلى أن حوالي 5.4 ملايين شخص في حاجة إلى المأوى في حالات الطوارئ أو المواد المنزلية الأساسية، بما في ذلك النازحون داخلياً والمجتمعات المستضيفة والعائدون بصفة أولية.

في عام 2018م، ستستهدف الاستجابة الإنسانية الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة أو المعرضين لخطر الانزلاق إلى حاجة ماسة على مستوى المديريات

يحتاج الشركاء العاملون في المجال الإنساني إلى 2.96 مليار دولار أمريكي لمساعدة 13.1 مليون شخص في جميع أنحاء اليمن في عام 2018م

من أجل الاستجابة للأزمة في اليمن، أطلق الشركاء العاملين في المجال الإنساني في اليمن نداءاً دولياً للحصول على 2.96 مليار دولار أمريكي لتقديم المساعدات المنقذة للأرواح والمساعدات المتعلقة بالحماية إلى 13.1 مليون شخص في عام 2018م. هذا النداء هو الأكبر إطلاقا لليمن. استناداً إلى الإنجازات التي تحققت في عام 2017م في مايخص تنقيح منهجية التحليل والاستجابة متعددة المجموعات، فإن الاستجابة هذه السنة سوف تستهدف استراتيجياً الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة أو المعرضين لخطر الانزلاق إلى حاجة ماسة على مستوى المديريات.

سيتم إعطاء الأولوية للمناطق الضعيفة التي تتراكم فيها مخاطر المجاعة وتفشي الأمراض والنزوح المطول للنازحين داخلياً والعائدين والمجتمعات المستضيفة من خلال استجابة متكاملة لتلبية الاحتياجات الإنسانية بطريقة أكثر فعالية واستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إستراتيجية **خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م** تهدف إلى العمل مع المؤسسات الوطنية لمنع انهيارها ودعم القدرة على الصمود وسبل كسب العيش وضمان استمرارية التنمية البشرية. وستعطى الأولوية إلى تعزيز الشراكات بين الشركاء الوطنيين والدوليين والمشاركة في بناء القدرات بشكل منهجي. ويعمل حاليا 153 من الشركاء العاملين في المجال الإنساني في اليمن، بما في ذلك 109 منظمات وطنية غير حكومية و 36 منظمة دولية غير حكومية وثمان وكالات تابعة للأمم المتحدة.

أهمية إبقاء جميع موانئ اليمن مفتوحة وتؤدي وظيفتها

من الضروري أن تعمل أطراف النزاع على إبقاء جميع منافذ الدخول مفتوحة

أدى الحصار المفروض على موانئ اليمن البرية والبحرية والجوية في شهر نوفمبر 2017م إلى نقص كبير في الوقود، وأدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتعطيل العمليات الإنسانية

ميناء الحديدة البحري. الصورة: أوتشا

مثّل فتح مينائي الحديدة والصليف الواقعين على البحر الأحمر أمام الشحنات التجارية والإنسانية من قبل التحالف الذي تقوده السعودية في شهر ديسمبر 2017م تطوراً إيجابياً. ومنذ انتهاء الحصار المؤقت، أفرغت 43 سفينة ومركب شراعي حمولتها في مينائي الحديدة والصليف، وشمل ذلك 25 سفينة مواد غذائية تجارية تحمل 680,104 طن متري من دقيق القمح أو القمح السائب والسكر والذرة وفول الصويا و 14 سفينة تجارية لنقل الوقود تحمل 171,111 طن متري من الديزل. وأفرغت سفينتان من سفن المعونة الإنسانية حمولتيهما المقدرة ب50,000 طن متري من القمح في الحديدة والصليف، إلى جانب مركب شراعي واحد يحمل 220 طن متري من المواد الطبية الإنسانية.

وفي منتصف شهر يناير، سمح التحالف الذي تقوده السعودية بإيصال أربع رافعات إلى ميناء الحديدة، الأمر الذي سيعزز من قدرة الميناء من خلال تمكين تفريغ السفن بشكل أسرع. كما هناك خطط لزيادة تعزيز قدرة الموانئ لمناولة المزيد من البضائع في الأشهر المقبلة.

وحتى قبل فرض الحصار على الواردات التجارية المتجهة إلى موانئ البحر الأحمر، كان المجتمع الإنساني يدعو إلى الأهمية الحيوية لإبقاء ميناء الحديدة وجميع الموانئ مفتوحة حتى تؤدي وظيفتها في إيصال الإمدادات الحيوية.

إنها مسألة بالغة الحيوية أن يظل ميناء الحديدة وجميع الموانئ مفتوحة وتؤدي وظيفتها لأنها شريان الحياة لاستيراد الأغذية والوقود والأدوية

وتحتاج اليمن شهرياً إلى واردات غذائية تبلغ حوالي 350,000 طن متري لبقاء سكانها على قيد الحياة، منها 75,000 طن متري من الواردات الإنسانية، فيما تدخل حوالي 80 بالمائة من الواردات، بما في ذلك السلع التجارية والإنسانية، عبر موانئ الحديدة والصليف اللذين يمثلان مجتمعين سعة مناولة تبلغ 660,000 طن متري شهرياً (150,000 طن متري من الوقود و 295,000 طن متري من المواد الغذائية و 90,000 طن متري من المواد غير الغذائية) وقدرة طحن تبلغ 8,000 طن متري يومياً.

وعلى الرغم من تعرض ميناء الحديدة لأضرار متصلة بالنزاع، فإنه حتى في ظل انخفاض القدرة، لا يوجد بديل ناجع للميناء من حيث البنية التحتية وقربه من أكبر المراكز السكانية في اليمن. ويوجد حوالي 71 بالمائة من الأشخاص المحتاجين في اليمن في مناطق قريبة من هذين الميناءين.

انتشار الدفتيريا يزداد في ظل استقرار الكوليرا

تسببت الدفتيريا في وفاة 48 شخصاً في 19 محافظة في غضون شهرين

تواجه اليمن ارتفاعا فى معدلات الإصابة بالدفتيريا (الخناق) التى تسبب في وفاة 48 شخصاً خلال الشهرين الماضيين. وأفادت منظمة الصحة العالمية في 11 يناير 2018م بأن الوفيات المرتبطة بالدفتيريا قد سُجِّلت في 19 محافظة، فيما تم الإبلاغ عن 610 حالات مشتبه فيها في جميع أنحاء البلاد. ويحدث تفشي الدفتيريا على خلفية تراجع وباء الكوليرا الذي تسبب في وفاة أكثر من 2,200 شخص، في حين تم الإبلاغ عن أكثر من مليون حالة مشتبه فيها منذ شهر أبريل 2017م.

حالات الدفتيريا المحتملة ومعدلات وفيات الحالات حسب المحافظة

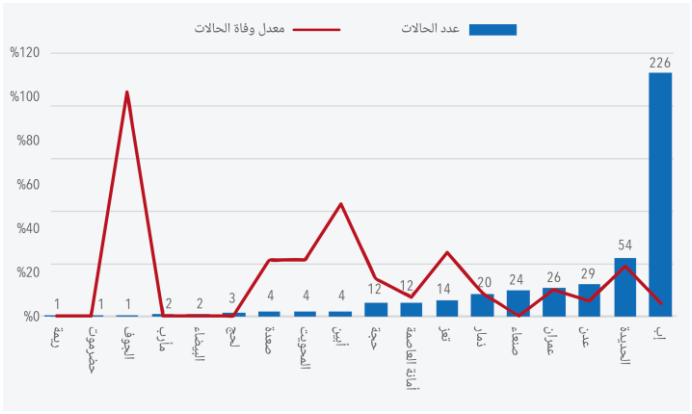

المصدر: منظمة الصحة العالمية، 31 ديسمبر 2017

وكان آخر تفشي كبير للدفتيريا في اليمن حدث في عام 1982م. ويصيب هذا المرض المعدي في البداية الحلق والمسالك الهوائية العليا، ويكون حاداً في البداية وينتشر من خلال الاتصال البدني المباشر أو عبر استنشاق الهواء المحمل بإفرازات من سعال أو عطس الأفراد المصابين. وتعتبر حالياً محافظتا إب والحديدة الأشد تضرراً من هذا المرض المعدي. إن انخفاض التغطية في مجال التطعيم وضعف النظام الصحي وتدهور الوضع الأمني كلها عوامل تطرح تحديات إضافية أمام معالجة المرض. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أدى الحصار الأخير إلى تأخير توفير لقاحات الدفتيريا والمصل المضاد ولوازم المختبرات. علاوة على ذلك، فإن اليمن ليست هي البلد الوحيد الذي يعاني حالياً من تفشي الدفتيريا، مما يؤدي إلى صعوبات في توفير اللقاحات والأدوية والإمدادات الطبية في الوقت المناسب.

حالات الإصابة بالكوليرا آخذة في الانخفاض إلا أن الاستجابة الصحية مستمرة

تفيد منظمة الصحة العالمية بأن العدد الإجمالي لحالات الكوليرا التي يتم الإبلاغ عنها أسبوعياً قد انخفض، مما دفع الشركاء في مجال الصحة إلى إغلاق 230 مرفقاً لمعالجة الكوليرا خلال عام 2017م. وتقع المرافق التي تم إغلاقها في حجة (62 مرفقا) وتعز (33) وعمران (36) وصنعاء (16) والحديدة (19) وذمار (26). الشركاء مازالوا يقومون بتشغيل 3,875 سريرا في 292 مركز علاج الإسهال بالإضافة إلى 951 موقع

للعلاج بالإماهة الفموية في 20 محافظة و232 مديرية متأثرة. وتدرس حاليا مجموعة الصحة التوصيات الخاصة بإدماج مرافق علاج الكوليرا في النظام الصحي في اليمن.

انخفض عدد الحالات المبلغ عنها المشتبه في إصابتها بالكوليرا في معظم المحافظات، مما يشير إلى أن تفشي المرض يبدو مستقراً

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن ما يقرب من ثلث حالات الكوليرا المبلغ عنها هي لأطفال دون سن الخامسة، في حين يمثل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً النسبة الأعلى من الوفيات. وعلى الرغم من أن أعداد الحالات المشتبه في إصابتها بالكوليرا آخذة في الانخفاض، إلا أن التفشي مازال قيد الرصد عن كثب، مع إيلاء اهتمام وثيق للزيادات الكبيرة في الأعداد خاصة مع اقتراب موسم الأمطار.

مازال شركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية منخرطين في أنشطة الاستجابة للكوليرا في 18 محافظة، حيث أن الوصول إلى المياه النظيفة يظل أولوية هامة. ويبقى توافر المستلزمات الضرورية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، مثل أقراص معالجة المياه المنزلية والصابون، محدودا في الأسواق المحلية.

على الرغم من أن النظام الصحي قد أصيب بالضعف بسبب النزاع الدائر، إلا أن الشركاء العاملين في المجال الإنساني يواصلون تقديم المساعدات الطبية. وفي 20 ديسمبر 2017م، تم تسليم عبر مطار صنعاء حوالي ستة ملايين جرعة من اللقاحات الأساسية ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها (لقاح الكزاز والدفتيريا الذي يغطي 2.7 مليون شخص من الأطفال والبالغين حتى سن 25 سنة، واللقاح خماسي التكافؤ لحماية 2.5 مليون طفل من السعال الديكي والتهاب الكبد الفيروسي الفئة B والدفتيريا)، إضافة إلى 70 طن متري آخر من المواد الصحية الطارئة والأدوية المنقذة للأرواح.

انخفاض قيمة العملة يضر بسبل كسب العيش

قيمة الريال اليمني تنخفض بشكل كبير في شهر يناير

سيكون للانخفاض غير المسبوق في قيمة العملة اليمنية بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة أثر على البرامج الإنسانية، وفقاً لفريق العمل المعني بالنقد والأسواق. ومنذ 1 يناير 2018م، انخفضت قيمة الريال بنسبة 11 بالمائة في صنعاء مقابل 2 بالمائة في ديسمبر 2017م، وكان آخر سعر مسجل 505 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي، ما يمثل انخفاضا بنسبة 49 بالمائة في قيمة العملة منذ 12 شهراً عندما كان سعر الصرف 314 ريال يمني مقابل الدولار الأمريكي.

التغييرات في سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي من 1 ديسمبر 2017 الى 15 يناير 2018م

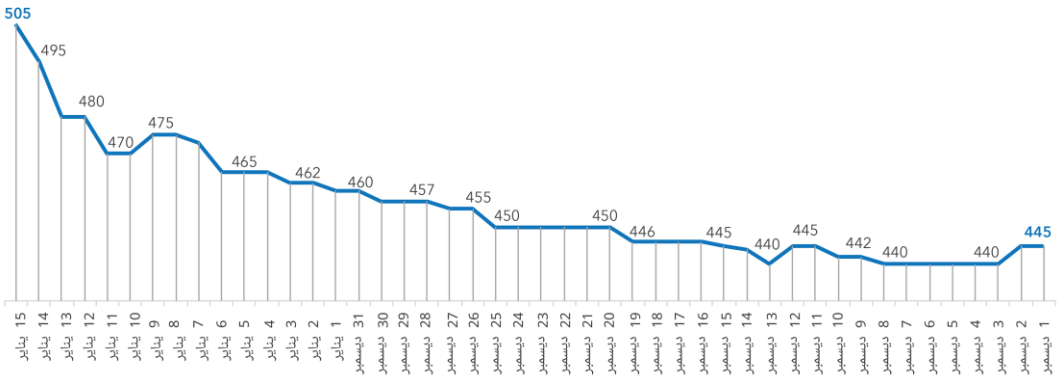

المصدر: فريق العمل المعني بالنقد والأسواق

انخفضت قيمة العملة اليمنية ومن المرجح أن يضر ذلك بالأسر المعيشية، التي تكافح الكثير منها بالفعل من أجل التكيف مع ارتفاع الأسعار وقلة الدخل

ومن المتوقع أن يكون للانخفاض في القيمة تأثير مباشر على القدرة الشرائية للأسر المعيشية، مما يؤدي إلى خفض قيمة آليات التكيف ويدفع بعض الأسر المعيشية التي كانت في السابق في حاجة معتدلة إلى خانة الحاجة الماسة. وسيكون أيضاً لانخفاض قيمة العملة أثر انكماشي على الاقتصاد بشكل عام مع انخفاض استهلاك الأسر المعيشية.

تعرضت نظم السوق الرسمية في اليمن للفصل وتعطلت حركة السلع الأساسية مما أدى إلى تصاعد أسعار السلع الأساسية الغذائية وغير الغذائية. وفي المقابل لم يستلم أكثر من 1.2 مليون موظف حكومي رواتبهم بانتظام

لأكثر من عام. إن أي أثر انكماشي على الاقتصاد سوف لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحالية من خلال زيادة المصاعب على الكثير من الأسر المعيشية.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 80 بالمائة من اليمنيين يعانون من الديون، وأن أكثر من نصف الأسر المعيشية قد اضطرت للاستدانة لشراء الغذاء . وهناك عدد متزايد من الأسر التي استنفذت حتى هذه التدابير لتجد نفسها دون أصول يمكن بيعها مما يتسبب في توقف التجار عن التعامل معها على وجه الدين. أما فيما يتعلق بالأنشطة التجارية، فإن العقبات الرئيسية الثلاث التي تعترضها تشمل ارتفاع الأسعار وأزمة السيولة المستمرة وارتفاع تكاليف النقل.

مخصصات الصندوق الإنساني في اليمن

111 مشروع ممول سيتم تنفيذها من قبل 53 شريكاً، معظمهم من المنظمات غير الحكومية

تلقى الصندوق الإنساني في اليمن في عام 2017م أكثر من 175 مليون دولار أمريكي كمساهمات من 19 بلداً من بينها ألمانيا (66.9 مليون دولار)؛ المملكة المتحدة (51.1 مليون دولار)؛ السويد (8.6 مليون دولار) وهولندا (8.2 ملايين دولار) كأكبر خمس دول مانحة؛ مما جعل من الصندوق الإنساني في اليمن الصندوق الأكبر في العالم للعام الثاني على التوالي. ومن هذه الأموال، تم تخصيص مبلغ 129 مليون دولار أمريكي عبر مخصصين موحدين وثلاثة مخصصات احتياطية. وإجمالاً، قام الصندوق بتمويل 111 مشروعاً لتنفيذها من قبل 53 شريكاً.

وللمرة الأولى، تم تخصيص أكبر تمويل للمنظمات الوطنية غير الحكومية (51.4 مليون دولار)، تليها المنظمات الدولية غير الحكومية (49.6 مليون دولار) ووكالات الأمم المتحدة (23 مليون دولار). وفي مطلع عام 2018م، يخطط الصندوق لإطلاق مخصص موحد بالتكامل مع مخصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ البالغة قيمته 50 مليون دولار أمريكي الذي تم اعتماده وإطلاقه في شهر يناير. وسيعزز ذلك موقف الصندوق كأداة بالغة الأهمية لدعم الجهات المتدخِّلة في مستوى خط المواجهة.

في عام 2017م، خصص الصندوق الإنساني في اليمن النسبة الأكبر من مخصصاته البالغة 129 مليون دولار أمريكي للمنظمات الوطنية غير الحكومية، تليها المنظمات الدولية غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة

ويقوم الصندوق الإنساني في اليمن بتعبئة وتوجيه الموارد للشركاء العاملين في المجال الإنساني للاستجابة للاحتياجات الحيوية لملايين الأشخاص المتضررين من الأزمة الإنسانية المدمرة في اليمن. يعمل الصندوق الإنساني في اليمن ضمن معايير خطة الاستجابة الإنسانية، وذلك بهدف التوسع في إيصال المساعدات الإنسانية من خلال التركيز على الأولويات والاحتياجات الحيوية من خلال:

- دعم أنشطة إنقاذ الأرواح والحفاظ على الحياة مع سد الثغرات الحرجة في التمويل
- تعزيز المساعدة القائمة على الاحتياجات وفقاً للمبادئ الإنسانية
- تعزيز التنسيق والقيادة في المقام الأول من خلال وظيفة منسق الشؤون الإنسانية وتعزيز نظام المجموعات
- تحسين ملائمة وتماسك الاستجابة الإنسانية من خلال تمويل الأولويات إستراتيجياً على النحو المحدد في خطة الاستجابة الإنسانية
- التوسع في إيصال المساعدات في المناطق التي يصعب الوصول إليها عن طريق الشراكة مع المنظمات غير الحكومية

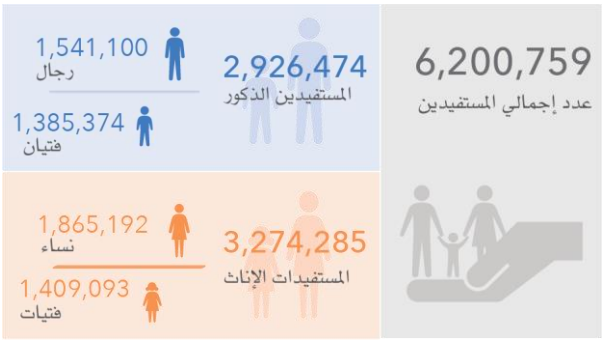

لم يعد الموظفين الحكوميين يحصلون على رواتب منتظمة، وبعضهم نزحوا من ديارهم، ويجدون صعوبة بالغة في إعالة أسرهم

كفاح الأسر من أجل التغلب على المصاعب

تتشارك ذكرى وأولادها الستة غرفة في مأوى الخنساء للنازحين داخلياً في مدينة إب منذ شهر أغسطس 2015م، بعد أن فروا من النزاع في مديرية القاهرة في محافظة تعز. تحدثت قائلة "ازداد مرض زوجي سوءاً بعد سقوط صاروخ أسفل نافذة الغرفة التي كان نائماً فيها. بقي معنا لمدة عام، لكنه عاد إلى أسرته لأننا لم نتمكن من تحمل تكاليف الأدويه".

تقول ذكرى، وهي باحثة اجتماعية، عملت في المدارس العامة في تعز لأكثر من 15 عاماً: "عندما جئت إلى إب، فكرت في العمل في مدرسة خاصة لمساعدة أسرتي. لكن ساعات العمل كانت طويلة جداً مقابل أجر قليل جداً، وصحتي لا تسمح لي بذلك". لم تستلم ذكرى راتبها لأكثر من عام، وأصبحت الآن تعمل متطوعة لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية. على مدى عدة أشهر، لم تستلم إلا 70 ألف ريال يمني فقط [بين 140 دولار أمريكي و 170 دولار أمريكي حسب سعر الصرف]. كان الوضع أصعب بالنسبة لها خلال الحصار الذي تم فرضه في شهر نوفمبر. اضافت قائلة "لقد قررنا الاستغناء عن وجبات الإفطار لأن أسعار المواد الغذائية ارتفعت. أجبرت أطفالي على عدم تناول الطعام حتى وقت الغداء".

على غرار ذكرى، فر عبده ناجي البالغ من العمر 60 عاماً وأسرته من النزاع في المخا (محافظة تعز) منذ أكثر من عامين، ويعيش منذ ذلك الحين في مأوى الخنساء للنازحين داخلياً. تحدث قائلاً "كنت محظوظاً في الحصول على آخر غرفة في المبنى". لم يحصل عبده وهو مهندس في وزارة الطاقة في المخا على راتب لأكثر من عام. وأضاف قائلاً "بعد ان استقرينا في الخنساء، كانت الأمور جيدة لبعض الوقت ثم أصبحت الحياة صعبة عندما توقف صرف راتبي. زوجتي الآن تعمل متطوعة لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول على القليل من المال. أنا أيضاً أجني بعض المال من خلال مساعدة الناس على تركيب ألواح الطاقة الشمسية، ولكن هذا غير مستقر وغير منتظم ".

أدت الزيادة في أسعار المواد الغذائية والوقود خلال الحصار إلى الإضرار بشدة بالنازحين داخلياً. قال عبده، الذي يعتمد إلى حد كبير على المنظمات الإنسانية في مجال الأغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والمواد غير الغذائية: "لقد أضاف عبئاً جديداً".

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع:
جورج خوري: مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن،، khouryg@un.org
فيديريكا داندرياجيوفاني: ، رئيسة قسم الاتصال والتقارير، dandreagiovannif@un.org
يمكنكم الحصول على النشرات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عبر زيارتكم للروابط الكترونية التالية:
www.unocha.org/yemen | www.unocha.org | www.reliefweb.int